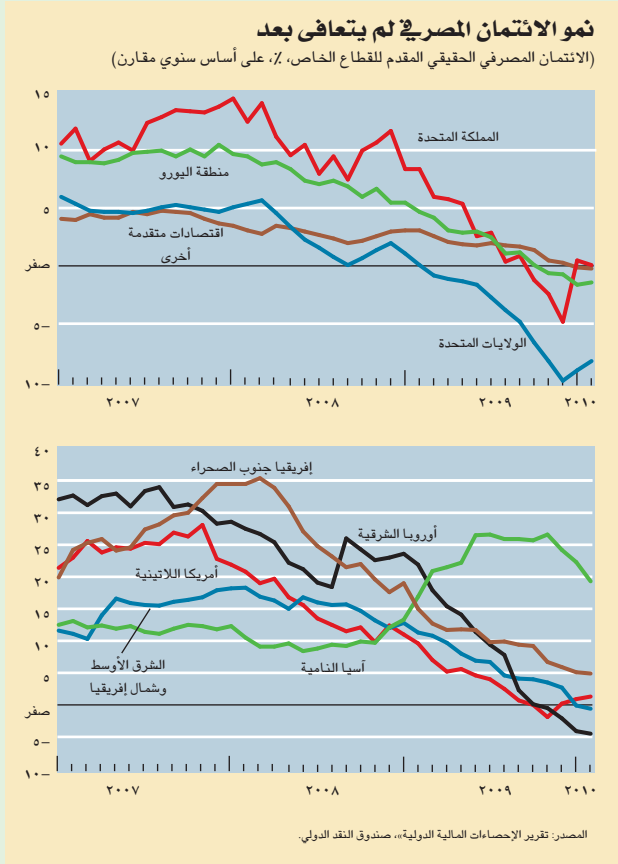




الائتمان المقدم للقطاع الخاص لا يزال ضعيفا

لا يزال الائتمان المصرفي في تراجع مستمر رغم تعافي الاقتصاد العالمي



تميزت الفترة السابقة على الأزمة المالية الدولية في عام ٢٠٠٨ بفائض في السيولة العالمية وتوسع سريع في الائتمان، خاصة المقدم للقطاع الخاص، إلا أنه نتيجة للأزمة العالمية، عمد الجهاز المصرفي إلى تخفيض إقراضه للقطاع الخاص، بينما كانت البنوك تسعى إلى تحسين ميزانياتها العمومية التي تضررت نتيجة تدهور أسعار الأصول، وامتصاص عدد متزايد من القروض المتعثرة، والحد من المخاطر بخفض التمويل بالديون بصفة عامة. وانخفض نمو الائتمان المصرفي انخفاضاً حاداً بالقيمة الحقيقية ويحتمل أن يظل على انخفاضه في معظم الاقتصادات الرئيسية ومجموعات البلدان.

وبرغم الضخ الهائل للأرصدة الحكومية وسياسات تسهيل الائتمان في الاقتصادات المتقدمة، التي كان يقصد بها محاربة الركود ودعم الميزانيات العمومية للبنوك، فإنها لم تترجم إلى زيادة في الائتمان للقطاع الخاص. فبعد أن سجل الائتمان المصرفي نمواً بنحو ٧٪ سنوياً في المتوسط حتى منتصف ٢٠٠٨، تباطأ في الأسواق الناضجة وتحول إلى الجانب السلبي في نهاية ٢٠٠٩. وكان أكبر انخفاض لنمو الائتمان المصرفي في ٢٠٠٩ من نصيب المملكة المتحدة - بنحو ٢٠٪. وفي الولايات المتحدة انخفض الائتمان في أوائل ٢٠١٠ بنحو ١٠٪ على أساس سنوي مقارنة. وشهدت منطقة اليورو اتجاهها مماثلاً.

وهناك عدة عوامل تفسر لماذا لم يؤدّ تحسن الأوضاع المالية إلى نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص مجدداً في تلك الاقتصادات. أولاً، مع ضعف الأوضاع الاقتصادية، تراجع الطلب على الائتمان مع قيام المؤسسات بتخفيض إنتاجها، وتخفيض الأسر المعيشية لاستهلاكها مما أدى إلى تناقص حاجتها إلى الائتمان. ثانياً، شددت البنوك معايير الإقراض في مواجهة تزايد أجواء عدم اليقين، وتراجع المراكز الرأسمالية، وارتفاع خسائر القروض. ولا تزال الميزانيات العمومية للبنوك تعاني من الضغوط مع تزايد تشديد أوضاع التمويل. وبحثا عن الاستثمار الآمن، تفضل البنوك السندات الحكومية على القروض للقطاع الخاص. وربما كان عدم اليقين بشأن التنظيم المستقبلي يحد من رغبة البنوك في الإقراض.

وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة والنامية، شهدت منطقة أوروبا الشرقية أشد انخفاض في نمو الائتمان، وكانت قد استفادت من التدفق الكبير للأموال الأجنبية والإقراض الخارجي العابر للحدود قبل الأزمة. وعندما وقعت الأزمة

المالية، تدهور نمو الائتمان بصورة حادة ولم يبدأ بعد في التعافي، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى انعكاس مسار التمويل الخارجي لقطاع البنوك. وكان وضع النمو الائتماني مماثلاً تماماً في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تراوح معدلات النمو بين صفر٪ و٥٪ كما في نهاية ٢٠٠٩.

وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص في آسيا الصاعدة والنامية لم يتأثر بالأزمة المالية، والحقيقة أن نمو الائتمان المصرفي في هذه البلدان قد ازداد أثناء الأزمة ولم يبدأ في التراجع إلا في الآونة الأخيرة. لكن هذا النمو تعرض بقوة لتأثير الصين، حيث نما الائتمان المصرفي باطراد منذ ٢٠٠٥، ووصل إلى ٣٥٪ في نهاية ٢٠٠٩ بسبب آفاق النمو الاقتصادي القوي وارتفاع أسعار الأصول.

إعداد هوزيه كارتاس، ومارتين ماكوناغا وكلاهما من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

حول قاعدة البيانات

أعدت الأرقام باستخدام البيانات النقدية المبلغة من البلدان الأعضاء إلى إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي لتشرها في تقرير «الإحصاءات المالية الدولية». وقد تم احتساب المطالبات الحقيقية للقطاعات المصرفية المحلية على القطاع الخاص عن طريق خفض سلاسل البيانات الاسمية بمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية. ومعدلات النمو الإقليمية هي متوسطات مرجحة لمعدلات نمو البلدان المنفردة. وتتبع مجموعات البلدان تصنيفات الصندوق الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقع الإلكتروني التالي: www.imfststatistics.org/imf/